فقال كفه عرقة اي اجعلها حوله ولو سلم فهو المجاز او سوء
الكف بمعنى المنع فيلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الاكاد فهم عن التشرك
وارتكاب الكبائر بأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فانهم على التمكن
ان يقال ان الارسال ليس لذات التناسب كما لا يخفى فلا بد من
التقدير مثل الدعوة التناسب فحينئذ كما فتح ركيكة لدلالة التاسيس الاجماع
والا لدلت على الهيئة على ما ذكره بعض الكبار ولو كان عدم دلالتها عليه
على ما ذكره الرضي فلا يخرج عن الابهام ولو كان المراد بها الدلالة تأكيد فهو
الثاني لكان الظاهر ان يقال الا كافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة
لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين يكون
وعسى لا يمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محصة
اي غير محصة بما وهي التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة
الاستقراء وقيل الثاني يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم وقعت
في سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم
ايضا اذا اختصت بوصف ونحو لو قوموا الا راكبا لم يجز فيه ان لم
يجب كما هو رأيه ويفيده قوله بمخصة وقيل لتخصص تخصص
المبتدأ بتقديم الجار المظروف فانزل بمنزلته ورد بانها بمنزلته ظرف
الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة فلن اعدم الصحة في محل
سلم ولما في التنزيل الذي هو المراد هنا فلا نسلم فافهم وتكون اي الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان لم تكن مفردا

كالجار جزئية للانشائية لانها بمنزلة الجزء من ذي الحال واجرائها عليه
في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيء ولما كان الجار
مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها فلما اريد ربطها به فاذا وقعت
جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابطة يربطها لصاحبها
وهو الضمير فقط في المضارع المثبتة مع فاعله اذ الكلام في الجملة ولا
يجوز دخول الواو عليه لشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه و
اراد على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعرائه عن مانع الاتصال
من التجرد عن حرف النفي وغرضت واصك وجهه وقوله تعالى ليؤتوا ذونني
وقد تعلقوا بان رسول الله ما زال يقدر بالمستقبل او جعل الواو في الاول
للعطف قال الفاضل العصام ولو جعل الحكم اكثريا لكان اقرب الى الصحة
ولو قيد بكونه غالبا عن قرائن التسهيل لم يحتج في الثاني الى التاويل
نحو جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو والواو وحدها او الضمير وحده
في غير اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي
والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد
واما الواو فلان اصل الجملة الحالية التي لم يقترن بها الاسمية لكونها
فضلة وظاهرة في الاستقلال فضررت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء
باحدهما لوجود الربط المعنوي في الجملة والواو مع اصل الحال او على
تمييز الكل الفاسد الاسمية وحكم الجملة المصدرة بالماضي المجرد
المنفي على الاصح ولا دليل على الزمان فهو كغيره في دخول الاسمية الواو وامع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)